مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

الاثنية والهوية: سياسة تركيا تجاه تركمان سورية

ترجمة: علي كمخ

ترجمات

مركـــز حرمـون
للدراســات المعاصــرة

هو مؤسّسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدّي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آنٍ معًا.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

الاثنية والهوية: سياسة تركيا تجاه تركمان سورية

اسم المادة الأصلي	Etnisite, Kimlik ve Dış Politika: Türkiye'nin Suriye Türkmenleri Politikası
الباحث	د. يوسف ضياء بلوكباشي. Yusuf Ziya Bölükbaşı
المصدروتاريخ النشر	مجلة PESA الدولية للأبحاث الاجتماعية. 31.03.2018
رابط المادة	https://2u.pw/hVrsh
عدد الكلمات	9602 -9037
المترجم	قسم الترجمة- علي كمخ

الآراء الواردة في هذه المادة لا تمثل بالضرورة رؤى المركزولا تعبّرعن مواقفه من القضايا المطروحة

المحتويات

ملخص تنفيذي 3

مدخل 4

1.الإطار النظري والمفاهيمي 6

2.تركمان سورية: مقدمة تاريخية، معلومات عامة وأثار الربيع العربي 10

3.تركمان سورية في السياسة الخارجية التركية..... 14

الخاتمة 21

المصادر..... 24

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار آثار الظاهرة العِرقية (الاثنية) في عملية صنع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية، ويشكّل تحليل مفهوم السياسة الخارجية، في هذا الإطار، الأساسَ النظري للدراسة، وذلك من خلال البحث في مسألة التقارب العرقي في عملية صناعة القرار، وفي خطاب صنّاعِه وسلوكهم. ومن هذا المنطلق، يشكّل تحليل الخطاب -بطرق نقدية- البنيةَ التحتية لهذه الدراسة. حيث سنناقش مسألة إنشاء الهوية في خطاب صانعي القرار: أهي مبنيّة على الأصل العرقي أم لا؟ إذ تتشكل آثار خطابات بناء الهوية في عملية صنع القرار، في إطار الفكر الوحدوي الذي يفتح الباب أمام خيال سياسي وجغرافي مشترك للقرابة العرقية، وفي مهمّة حماية الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأطياف والجماعات ذات التقارب العرقي. ومن حيث النتيجة؛ نجد أن تأثير القضية التركمانية السورية (التي أدرجت في أجندة السياسة الخارجية التركية في محور تحليل الخطاب والسلوك السياسي لصانعي القرار في ظل التطورات المرحلية) في عملية صنع القرار، يتجلى -في هذه الدراسة- في حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتركمان سورية والحفاظ عليها.

كلمات مفتاحية: الأصل العرقي، تركمان سورية، السياسة الخارجية التركية، تحليل السياسة الخارجية، الحرب الأهلية في سورية.

مدخل

الاثنية ظاهرة تقع في قلب النقاشات التي تتناول القومية، وهي تؤثّر بعمق في النظام الدولي، كحال ظاهرة **الحداثة**، بسبب استخدامها في تكوين ظاهرة الأمة وبناء مفهومها. ويمهّد مفهوم الهوية الطريق لنشوب نزاعات داخل الحدود وخارجها، ولحروب وصراعات عالمية، وهو يوصف عمومًا بأنه أسطورة الأجداد المشتركة والوحدة الثقافية، ولذلك يُعدّ أحدَ موضوعات الجدل والنقاش في العلاقات الدولية. حيث ما زال مفهوم الاثنية الذي كان من أهم الأسباب الظاهرة في الصراعات التي نشبت بداية بين مجتمعات منطقة البلقان وأوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط قبيل الحرب العالمية الأولى، والصراعات التي اندلعت في أفريقيا والشرق الأوسط في الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدهما، والحروب التي نشبت بعد نهاية فترة الحرب الباردة في مناطق البلقان والقوقاز وأفريقيا والشرق الأوسط، ما زال يتسببُ اليوم في حروب ونزاعات دامية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا والقوقاز، ويحتفظ بمكانته في النقاشات الأكاديمية والسياسية الأوروبية، مع مطالبة كتالونيا بالاستقلال. ولهذا، فإن هذه الظاهرة هي أحد العوامل القوية التي تشكل السياسات الخارجية للدول وتصوغها.

إن دراسة تأثير مفهوم الاثنية في السياسة الخارجية، وقصر تناولها على سياق النزاعات، ليست مقاربة صحيحة. ويرجع ذلك إلى أن اهتمام الدول بالدول الأخرى، التي تعتقد بوجود تقارب عرقي بينها أو مع أقاربهم العرقيين الذين يعيشون تحت سيادة دول أخرى، يتجلى على شكل تطوير العلاقات في السياق السياسي والاقتصادي والثقافي. ومن المعروف أن توزع المجموعات التي تتمتع بالأصل العرقي نفسه على أكثر من دولة واحدة في بعض الحالات، أو أن وجود مجموعات عرقية تعيش تحت سقف دولة أو دول أخرى، هو واقع وحقيقة. ولذلك، لو كانت قضية الانتماء العرقي سببًا دائمًا للحروب والصراعات التي نشأت، لكانت كل المجتمعات في حالة حرب متواصلة اليوم.

في هذه الدراسة، سنعمل على مناقشة السؤال المتعلق بتأثير الانتماء العرقي على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وما مدى تأثيره على عملية صنع القرار، من حيث تطوير العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية، وكذلك مدى صعود ظاهرة الوحدوية (وهي سياسة عدوانية تحريفية وتوسعية) إلى المقدّمة في هذه العملية. وفي هذا الصدد، كان من الضروري أن يحدث هذا النقاش النظري، بواسطة دراسة حالة، وقد اخترنا لهذه الحالة عنوان **السياسة التركية تجاه تركمان سورية**. ويرجع السبب في هذا الاختيار إلى تحوّل المسألة التركمانية إلى قضيّة مهمّة في السياسة الخارجية التركية، في أعقاب اندلاع الحرب في سورية. ويشكّل تحليل السياسة الخارجية، التي ترتكز على عملية صنع القرار وصنّاعه، البنية التحتية النظرية للدراسة؛ حيث إن تحليل السياسة الخارجية يؤكد ضرورة مراجعة خطابات صنّاع القرار وتحليلها في إطار منهجي. وتبحث هذه الدراسة في آثار الاثنية في عملية صنع وبناء السياسة الخارجية، وإن أهم سبب لاختيار منهج تحليل الخطاب هو امتلاك القومية العرقية لبنية مهيمنة نتيجة إنتاجها المستمر عبر نصوص وخطابات مختلفة (Düzgit, 2011: 52).

فضّلنا في هذه الدراسة الاعتماد على أحد أنواع وصنوف تحليل الخطاب، وهو تقنية تحليل الخطاب

النقدي الذي يُعدّ إحدى المقاربات التي تركز على الغوص في السياق السياسي والاجتماعي المنشئ للخطاب. من حيث إن تحليل الخطاب، من ناحية البعد النقدي في محتواه، يوفر إطارًا مفاهيميًا ومنهجيًا واسعًا للغاية، يشتمل على الهوية والاختلاف والجدل حول الآخر (Yalçıner, 2011: 11). ويُعدّ **ميشيل فوكو** من أهم المفكرين الذين يمثلون تحليل الخطاب النقدي؛ إذ بيّن أن الحقيقة والمعرفة يُبنيان خطابيًا، وأن المفهوم الخطابي لا يشير إلى اللغة فحسب، بل يشير أيضًا إلى طرق وأنماط معينة في التفكير على مستوى الإفادة و التعبير أيضًا (Evre, 2007: 11). ومن المعلوم أن مفاهيم الهوية والاختلاف هي من القضايا التي يحاول تحليل الخطاب النقدي معالجتها بعجالة؛ حيث تشكل التوجهات الأساسية المستخدمة في بناء الخطاب، وإستراتيجيات بناء الهوية الوطنية (constructive strategies)، والإستراتيجيات الحمائية المستخدمة في الحفاظ على الهويات الوطنية وإعادة إنتاجها، والإستراتيجيات التي تسعى إلى تدوير الهويات الوطنية (transformative strategies)، والإستراتيجيات التي توصي بتركيب وتفكيك الهويات الوطنية (destructive strategies)، محورَ التحليل الخطابي النقدي (Yalçıner, 2011: 15). ولأن تحليل الخطاب النقدي هو المستخدم في الدراسات التي تتناول قضية الهوية، سنحلل في هذه الدراسة خطابات متخذي القرار حول تركمان سورية، من خلال اختيار نماذج من خطابات وزارة الخارجية والخطابات الواردة في الصحف والمتعلقة بالقضايا التي وضعت التركمان في أجندة السياسة الخارجية التركية وجدول أعمالها.

بداية، ستقوم هذه الدراسة، وهي بعنوان «**الاثنية والهوية والسياسة الخارجية: السياسة التركية تجاه تركمان سورية**»، بدراسة ومراجعة الإطار المفاهيمي والنظري. ومن ثم ستقدم المعلومات ذات الصلة بالنهج التركي وخطابات صناع القرار وسلوك السياسة الخارجية تجاه تركمان سورية. وفي الجزء الختامي من الدراسة، سنحلل خطابات صانعي القرار وسلوكاتهم في السياسة الخارجية، من حيث الاختبار النظري للفرضية.

1. الإطار النظري والمفاهيمي

تشكّل الاثنية والقومية العرقية الإطار المفاهيمي، فيما تشكل الخلفية النظرية وتحليل السياسة الخارجية الإطار النظري لهذه الدراسة. ومن الضروريّ في هذا السياق التطرق أولًا إلى مفهوم تحليل السياسة الخارجية، وهو يشكل الأساس النظري للدراسة، وإلى آثار ظاهرة الاثنية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ومن ثم تحديد مفهوم الاثنية، والوظائف التي تقوم بها في بناء الهوية.

في تحليل السياسة الخارجية، ينصبّ التركيز على عناصر ثلاثة: صانعي القرار، والقرار نفسه، وعملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، يعمل الأكاديميون على تحديد الجهات الفاعلة المشاركة في عملية صنع القرار، ونوعية وكمية المعلومات الواردة إلى هؤلاء الأشخاص، ومراحل عملية اتخاذ القرار، وما هي العناصر والأوساط التي يتأثر بها صناع القرار عند صناعة هذه القرارات، وما هي القواعد التي يراعونها في التأثير على بعضهم البعض (Efegil, 2012: 85). فتحليل السياسة الخارجية يشتمل، فضلًا عن العوامل الوطنية والدولية، على إطار تحليلي واسع يأخذ بالحسبان الأيديولوجية والدوافع والقيم والبنية الشخصية والمعرفية لصنّاع القرار الذين يتصرفون نيابة عن الدولة. وعلى العكس من المقاربات الكلية، فإن تحليل السياسة الخارجية هو نهج يقدّم إيضاحات على المستوى «الجزئي»، من خلال التركيز على عملية صناعة القرار في الدولة والأبعاد المختلفة لعلاقة الدولة بالمنظومة الدولية (Clarke ve White, 1989: 3). ومن الممكن في تحليل السياسة الخارجية دراسة اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، من خلال أربع مجموعات مختلفة من العوامل أو البيئات أو الأوساط، وهي العوامل الدولية، والوطنية (العوامل الداخلية في الدولة) والنفسية، والاجتماعية.

الأكاديميون الذين تناولوا هذه العوامل بالتفصيل اعتبروا هيكلية النظام الدولي، وسياسات الدول الكبرى، وتبعية الدول وارتباطها ببعضها، والتطورات الإقليمية، ونهج المنظمات الدولية والإقليمية، والقانون الدولي، والسياسات الخارجية للدول الأخرى، من **العوامل الخارجية أو الوسط الدولي**؛ والوحدات البيروقراطية، وعناصر قوة الدولة، والإعلام، وجماعات المصالح والرأي العام والمنظمات غير الحكومية والنظام وما إلى ذلك، من **العوامل الداخلية**؛ والقدرات الإدراكية لقادات صنع القرار، ومحاكماتهم، وكفاءاتهم المعرفية، وبناهم الشخصية، ومؤهلاتهم العلمية، وخبراتهم السياسية، ونظم معتقداتهم، وظروفهم النفسية، من **العوامل السيكولوجية**؛ وتاريخ وقومية وهوية البلد الذي اتخذ قرار السياسة الخارجية فيه، وثقافته السياسية وقيمه الاجتماعية، من **العوامل الاجتماعية** (Efegil, 2012: 86-87). وبناءً على ذلك سنعمل في هذه الدراسة على تحليل أثر الهوية والقومية، وهما أحد العوامل الاجتماعية في عملية صنع القرار، من خلال ظاهرة الاثنية المرتبطة بهذه المفاهيم، ولا بد في هذا السياق من ضرورة تحديد مفهوم الاثنية (العرقية) أولًا.

هناك العديد من الدراسات في المؤلفات الأكاديمية حول مفهوم الاثنية. وأهمها في هذا المجال آراء **أنطوني سميث**، مؤسس الرمزية الاثنية [1] وهي إحدى نظريات القومية. حيث يرى سميث أن ظاهرة الاثنية المشتقة من كلمة «ethos»، التي تعني في اليونانية القديمة «الشعب/ الناس»، تصف الأشخاص الذين يُعتقد أنهم ينحدرون من مجتمع تشخص وتميز من خلال التراث المشترك للسلف والأجداد. وبهذا الشكل، فإن «ethos» تتوافق مع الوحدة الثقافية الناشئة عن الأصل المشترك والقرابة. والتأكيد هنا على سوسيولوجية الأصل أكثر من بيولوجيته، لذا فهو يشتمل على معنى مختلف عن «genos» الواردة في اليونانية بمعنى القبيلة والعشيرة التي تعبّر عن الوحدة القائمة على رابطة الدم فقط. لذلك يعبّر عن مفهوم العرق بالشكل الذي يعرف الاختلافات الثقافية أكثر من الاختلافات المرتبطة بالبيولوجيا والنسب (Smith,2002: 6-46).

ومن المعروف أن مجموعة من الناس في المجتمع تلجأ عمومًا إلى مفهوم العِرق، للتعبير عن امتلاكهم لثقافة مختلفة خاصة بهم. إذ إن هؤلاء الناس يرون أنفسهم، من حيث أصولهم وروابط نسبهم وعرقهم وتصوراتهم الحقيقية والخيالية للأصل المشترك، مختلفين عن باقي المجموعات الأخرى (İçduygu, 1995: 119). ومن هذا الجانب، تكون المجموعة العرقية مجموعة تشكلت عرقيًا، بل ثقافيًا، بشكل بعيد كل البعد عن الكلّ من ناحية المسافة الاجتماعية (erkal, 2001: 33). ويرى **سميث** أن السمات المشتركة التي يجب أن تتمتع بها المجتمعات العرقية هي: اسم جماعي خاص بها، ومفهوم نسب وتاريخ مشترك، وعنصر واحد أو أكثر من العناصر التي تميز الثقافة المشتركة لديها، والارتباط بدولة خاصة، والشعور بالتضامن داخل المجتمع (Smith, 2002: 42). ويفهم من هنا أن ظاهرة الاثنية تشير إلى الوحدة الثقافية.

صوّر العديد من الكتاب والمؤلفين، وفي مقدمتهم **سميث**، **وأندرسون**، **وجيلنر**، **وهوبسباوم**، **وصوني** (الذين أسهموا في الأدبيات الأكاديمية بدراساتهم عن القومية) القومية، كمفهوم، على أنها «جعل فئة عرقية عنصرًا مهيمنًا ومحوريًا في المجتمع، باستخدام أجهزة الدولة، واستبعاد وإقصاء الفئات العرقية الأخرى في هذه العملية». وهذا ما يكشف عن العلاقة بين مفهومي القومية والعرقية (Aktürk, 2008: 27). إذ يمكن القول إن البعد الاثني للقومية ظهر كردة فعل للتفسير المدني الفرنسي للقومية بعد الثورة الفرنسية عام 1789، ولعب دورًا مهمًا في صياغة القومية حتى اليوم. وبطبيعة الحال، فقد عرف التمييز الأول المتعلق بـ تبولوجيات القومية، بالتفريق بين القوميات العرقية المدنية، أو بعبارة أخرى القومية الفرنسية-الألمانية. ففي حين تتطابق القومية الفرنسية مع القومية المدنية، وتحدد ظاهرة الأمة وفقًا للولاء السياسي، تفسر القومية الألمانية في سياق القومية العرقية، وتحدد ظاهرة الأمة اعتقادًا من امتلاك اللغة والثقافة المشتركة، وليس اعتمادًا على الارتباط السياسي (Schulze, 2005: 153).

وتعرّف المشكلات الناشئة عن القومية العرقية في العلاقات الدولية بأنها من المعضلات التي يصعب حلّها، وغالبًا ما تمهّد الطريق لنشوب الحروب والهجرات والمذابح والإبادات الجماعية. وتتجاوز تلك الصراعات الحدود، في بعض الأحيان، فتؤثر في الكرة الأرضية والعالم بأسره. وقد **كانت القومية العرقية**

(1) يظهر النهج الإثني- الرمزي أمامنا كنتيجة للبحث عن طريق ثالث بين النهجين الحداثي والبدائي. الافتراض الأساسي للرمزيين- الإثنيين يقوم على أن الأمم قديمة، فيما القومية مفهوم حديث. ووفقًا لأنتوني د. سميث، الذي يعد من أكثر المدافعين أهمية عن النهج الإثنو- رمزي؛ فإن أصل الأمم يقوم على مجتمعات تدعى بالعرقية. على الرغم من أنه ذكر عدم وجود علاقة مباشرة بين هذه الأعراق والأمم الحديثة، وأن العديد من الأعراق لم تتمكن من أن تصبح أمة حديثة، إلا أنه قال أن هناك آثارًا وتأثيرًا لفترة ما قبل الحداثة في تشكيل الأمم والقوميات الحديثة. وباختصار، ووفقًا لـ سميث؛ لا يمكن فهم القوميات الحديثة دون إقامة علاقة مع المجتمعات العرقية والولاءات وأولوياتها (Özkırımlı، 2009)

السبب الرئيس لنشوب الصراعات في يوغوسلافيا والقوقازوأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة. ويمكن تحديد الطبيعة الانفصالية لمفهوم الاثنية، كأحد أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الصراعات في مناطق مختلفة من العالم. ذلك بأن العداء بين الأنا والآخر كان الأساس في تشكل الهوية العرقية (Eşref, 2009: 104).

وللاثنية التي تعد مفهومًا رئيسيًا في تفسير النزاعات والحروب الدولية، تأثيرٌ من جوانب مختلفة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. وتشير طبيعة ظاهرة السياسة الخارجية وتعريفاتها المختلفة أصلًا إلى ذلك. ووفقًا لـ **كامبل** (1996: 69)، فإن السياسة الخارجية هي إستراتيجية الخطاب الذي يعيد إنتاج الهوية والحدود الوطنية. ويقوّم **سرّاج أوغلو** السياسة الخارجية على أنها عملية سياسية، تشمل انعكاسات الهوية في السياسة الخارجية، من خلال إنشاء حدود خارجية للهوية الوطنية المبنية في بلد ما (Saraçoğlu, 2013: 56). وانطلاقًا من هذا التقويم، يمكن القول إن أهم تأثير لمفهوم الاثنية في عملية صنع السياسة الخارجية، هو الهوية التي تُنشَأ داخل الدولة والدور الذي تلعبه في بناء هذه الهوية. ومن الممكن في هذا السياق مواجهة حالات من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة على أساس الوحدوية والتقارب العرقي على حد سواء.

ويبرز مفهوم **الوحدوية**، عندما تكون الهوية العرقية فاعلة ومؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. فالوحدوية هي أقصى مظاهر القومية الإقليمية، ويمكن تعريفها على أنها الفكرة القائمة على ضم وإلحاق أراضي دول أخرى، لحماية العرق أو المجموعات العرقية المنحدرة من أصل واحد، التي تعيش خارج حدود الدولة القومية (Ambrosio, 2001: 18). وهناك نماذج وأمثلة كثيرة عن الوحدوية، تأتي ألمانيا النازية في مقدمتها؛ إذ إن الشعور بـ(نحن-الأنا) الذي بنته القومية الاثنية، والإيمان بوصول هذا الشعور إلى يومنا هذا، دونما أي تغيير في جوهر الأمة، قدّم للألمان الأدوات اللازمة لسياسة خارجية توسعية في الحرب العالمية الثانية. وانطلاقًا من هذا، دفع إلغاءُ معاهدة فرساي (التي أنهت الحرب العالمية الأولى) الألمان إلى وضع سياسة **الدولة واحدة والأمة الواحدة** (Ein Volk Ein Reich) وسياسة **مساحة المعيشة والحياة أو نطاق الدولة** (Lebensraum) موضع التنفيذ، واحتلال مناطق كالنمسا على وجه الخصوص، ومناطق سار، ودانزيغ، والسوديت تباعًا، حيث يعيش أسلافهم وأقاربهم الألمان (Uzer, 2011: 29-30).

استمر اتباع السياسات الوحدوية (في سياق انعكاسات مفهوم الاثنية كفاعل رئيسي في إنشاء الهوية داخل الدولة على السياسة الخارجية) حتى عقب الحرب العالمية الثانية أيضًا، وخاصة ما بعد حقبة الحرب الباردة؛ إذ تسببت القوميات الاثنية والقوميات العدوانية-التوسعية التي ظهرت في مجتمعات البلقان وأوروبا الشرقية، من خلال رسم الحدود على أسس الثقافة والدم، في نشوب العديد من الحروب في المنطقة (Hatzopoulos, 2009: 13). ففي يوغسلافيا أقدمَ الصرب، عبر السياسات الوحدوية التي انتهجها زعيمهم ميلوسيفيتس، على مهاجمة كرواتيا والبوسنة (Uzgel, 2002: 142)، وارتكبوا المجازر والإبادات الجماعية، وبالأخص بحق المسلمين البوشناق في البوسنة. وشهدت منطقة القوقاز حالة مماثلة أيضًا. فقد طالب الأرمن بمنحهم منطقة ناغورني-كاراباخ، كنتيجة لعملية «**الأرمنة**» المنهجية التي مورست في هذه المنطقة خلال العهدين: القيصري، والاتحادي الجمهوري الاشتراكي السوفييتي في روسيا (Bagirov, 2008: 13-14). ونتيجة للحرب والمعارك التي دارت بسبب المنطقة بين أتراك أذربيجان والأرمن، أقدم الأرمن، بدعم من روسيا، على ارتكاب مجزرة خوجلي، واحتلت أرمينيا مساحة ما يقارب من 20% من الأراضي الأذربيجانية.

فكما يمكن الحديث عن مفهوم الوحدوية، في حال كون القرابة الاثنية فاعلة في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، يمكن أيضًا ملاحظة سلوكات السياسة الخارجية للدول، في شكل التعامل مع مشكلات أقاربهم العرقيين، أو تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع البلدان التي لديها أقارب عرقيون فيها. بحيث يمكن -على سبيل المثال- إيراد تقارب المجريين من أقاربهم الموجودين في رومانيا وسلوفاكيا [2]، واهتمام الصرب بأقاربهم في المجر، وعلاقات تركيا بجمهورية شمال قبرص التركية، والعلاقات الروسية-الكازاخية، بسبب وجود سكان روس في كازاخستان، كعوامل محددة أساسية لهذه العلاقات في هذا السياق (Uzer, 2011: 30). ويلاحظ وضع مماثل في سياسة إيران الخارجية أيضًا. إذ إن إبراز إيران تاريخ الهوية الفارسية إلى الواجهة، في علاقاتها مع دولتين سنّيتين مثل أفغانستان وطاجيكستان (Clark, 2012: 82-86)، يفرض أهميته من حيث انعكاس قوة الاثنية على عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

(2) للاطلاع على سياسات المجر فيما يتعلق بالأقلية المجرية التي تعيش في سلوفاكيا ورومانيا، انظر (Füzesi، 2006).

2. تركمان سورية: مقدمة تاريخية، معلومات عامة وأثار الربيع العربي

يُعدّ التركمان ثالث أكبر مجموعة عرقية، من حيث عدد السكان، بعد العرب والأكراد في سورية. والتركمان ليسوا من المجموعات العرقية الأصلية في سورية، غير أنهم استقروا في المنطقة مع الهجرات التي جاءت من آسيا الوسطى. وعلى الرغم من وجود آراء مختلفة عديدة حول هذه المسألة، فإن الرأي المقبول والسائد في الغالب هو أن الأتراك دخلوا الأراضي السورية قبل معركة **ملاذكرد**. ويمكن تناول مسألة هجرة الترك إلى الأراضي السورية من خلال ثلاث حقب مختلفة؛ إذ شكلت الموجة الأولى من الهجرة المرحلة التي بدأت بدخول القادة الأتراك إلى شمال سورية، واستمرت حتى نهاية عهد السلطان السلجوقي **مليك شاه**. أما الموجة الثانية، فهي التي حدثت باستقرار القبائل التركية القادمة من خراسان والأناضول في المنطقة، بسبب الغزو المغولي لتلك المناطق في القرن الثالث عشر. وتحققت الموجة الثالثة والأخيرة بتوطين القبائل التركمانية في المنطقة، بعد فتح حلب ومحيطها على يد السلطان **يافوز سليم** (Dağ, 2015: 19).

ظهر مصطلح أتراك أو تركمان سورية، مع خضوع المنطقة للانتداب الفرنسي، نتيجة خروج الإمبراطورية العثمانية مهزومة من الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من مطالبة مصطفى كمال باشا في هذه المرحلة بمرور الحدود التركية، وفق الميثاق الوطني، من الخط الواقع جنوب الحدود السورية-العراقية الحالية، من الموصل إلى درعا واللاذقية، بالشكل الذي يحتوي فيه على كل المناطق التي يعيش فيها التركمان (Bademci, 2014: 209-208)، فإن الاتفاقية الموقعة بين حكومة أنقرة وفرنسا، بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1921 المتعلقة بترسيم الحدود التركية-السورية، تسببت في بقاء قسم كبير ومهمّ من السكان الترك ضمن الأراضي السورية (Akdevelioğlu ve Kürkçüoğlu, 2011: 149-150). ومن المعروف أن التركمان قد شعروا بالأسف على بقائهم خارج الحدود، بالرغم من مقاومتهم للفرنسيين ونجاحاتهم في ذلك من خلال فصائل المقاومة التي شكلوها خاصة خلال مرحلة (الكفاح الوطني) وحروب الاستقلال (Dağ, 2015: 62-63). وعلى الرغم من عودة جزء من التركمان إلى داخل الحدود الوطنية مجددًا، مع إلحاق هاتاي إلى تركيا في مرحلة لاحقة، فإن القسم الأكبر من التركمان بقوا داخل الحدود السورية.

واجه التركمان في ظل الانتداب الفرنسي، ثم تحت حكم نظام البعث، سياسة احتواء منهجية وصعوبات مختلفة. ولهذا لا يمكن الحديث عن تبوئهم مراكز قيادية ومقامات الصدارة في السياسة السورية. وقد عبّر التركمان عن رغبتهم في الانضمام إلى تركيا، في عهد حكومة فيشي في سورية أثناء الحرب العالمية الثانية، بعدما رفعوا علمًا تركيًا كبيرًا فوق قلعة حلب (Cleveland, 2008: 255)، قبيل العملية التي نفذها الجنود الإنكليز وجيش فرنسا الحرة في المنطقة (Dağ, 2015: 80). ويمكن القول إن التركمان، باستثناء واقعة العقيد التركماني الأصل أديب الشيشكلي الذي تولى الحكم في سورية عبر انقلاب (Yazıcı, 2012)، لم يكن لهم أي تأثير في السياسة السورية، وخاصة بعد وصول حافظ الأسد إلى السلطة. ويقف وراء تثبيت هذا الوضع عدمُ السماح لأي جماعة عرقية بالتنظيم، وتأثيرات الضغط على التركمان بسبب الرابطة الاثنية بينهم وبين تركيا. ويضاف إلى ذلك أن المشكلات والتدهورات المختلفة التي شهدتها العلاقات مع تركيا [3]

(3) للحصول على معلومات تفصيلية عن الأزمة السورية عام 1957، انظر: (Fırat and Kürkçüoğlu، 2011: 629- 632)، وللحصول على

خلال فترة الحرب الباردة، أسهمت في زيادة الضغط أكثر تجاه التركمان. لكن العلاقات التي تطورت مع سورية، بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بعد عام 2002، والعلاقات الطيبة التي شهدتها الفترة حتى بداية حراك الربيع العربي، لعبت دورًا فاعلًا في رفع مستويات معيشة التركمان، وأسهمت في التقليل من الضغوط عنهم (Dağ, 2015: 100).

ومن المفيد هنا ذكر بعض المعلومات العامة عن تركمان سورية؛ منها بداية عدم توفر بيانات سكانية دقيقة وسليمة في ما يخص التركمان السوريين. وأهم الأسباب في ذلك هو السياسات الاحتوائية لنظام البعث ورفضه الهويات العرقية، والحرب الأهلية والمذابح والهجرات التي حدثت بعد الربيع العربي التي أدت إلى عدم القدرة على الحصول على معلومات دقيقة وقطعية عن سكان سورية التركمان. لكن بالمقابل، ذكرت دراسات سابقة لوزارة الخارجية الأميركية أن عدد التركمان في في سورية هو نحو 1%. ثم تبنت سفارة تركيا لدى دمشق هذه النسبة، وعدّت أن نسبة السكان التركمان في سورية هي (1%) عام 1983. ولكن يمكننا القول إن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة، إذ تبيّن بحسب الإحصاء السكاني لعام 1995 في سورية أن عدد السكان الناطقين بالتركية قد بلغ (1) مليون نسمة، من أصل إجمالي عدد السكان البالغ 14.171.000 نسمة. ومن هذا المنطلق، يمكن الحديث عن وجود ما يقدر بـ 1،600،000 نسمة من الناطقين بالتركية في البلاد، وفق معدلات النمو العام وعدد السكان في سورية عام 2012 (Kirişçioğlu, 2013: 6). ومع ذلك، يمكن الادعاء بأن هذا العدد قد يصل إلى حوالي 3.5 مليون نسمة، مع إضافة السكان من ذوي الأصول التركمانية غير الناطقين باللغة التركية إلى هذا العدد (Öztürkmen ve Orhan, 2011: 49). إلى جانب هذا، من المعروف أن الغالبية العظمى من التركمان السوريين هم من السنّة، فيما الباقي من العلويين؛ إذ تعرض المناطق التي يعيشون فيها صورة مبعثرة غير متوازنة عنهم. فبينما يعيش الغالبية العظمى من التركمان في منطقتي حلب واللاذقية، كما هو معلوم، نجد أن نسبة ليست بالقليلة منهم يعيشون في مثلث دمشق حمص وحماة، وهناك تجمعات تركمانية في مناطق السويداء، ودرعا، ونوى، وإدلب، وطرطوس أيضًا (Kirişçioğlu, 2013: 12).

أثّر حراك الربيع العربي الذي انطلق عام 2010، وانتشر في جميع أرجاء الشرق الأوسط في وقت قصير للغاية، تأثيرًا عميقًا، في دول ومجتمعات المنطقة برمتها؛ حيث أدى الحراك الذي تطايرت شرارته إلى سورية عام 2011، إلى صراعات ونزاعات عرقية وطائفية مذهبية، كان التركمان من أكثر الفئات تضررًا منها، فقد وقف تركمان سورية على خطوط الجبهة الأولى، منذ المراحل الأولى للصراع. ونظرًا لسياسات تركيا الداعمة لقيام أنظمة دستورية ليبيرالية في المنطقة مع انطلاقة الربيع العربي، ولنظرة النظام إلى التركمان على أنهم «عملاء لتركيا»، فقد مارس هذا النظام سياسات قتل وتهجير ومذابح منهجية بحقهم. وقد أدى افتقار التركمان إلى الجهوزية التنظيمية قبل هذه المرحلة، إلى عدم وصولهم إلى عناصر القوة المطلوبة في صفوف المعارضة السورية، ومع ذلك، فقد تمكن تركمان سورية الذين اتخذوا المواقع الأمامية في المقاومة المسلحة من تشكيل الهياكل السياسية الخاصة بهم فيما بعد (Mustafa, 2015: 5-8). ومن المفيد في هذا الصدد، البحث أولًا في تشكيلات التركمان العسكرية، ومن ثم دراسة تنظيماتهم السياسية.

تجلت الهياكل والتشكيلات العسكرية التركمانية بوضوح في محور مدينتين أساسيتين، يعيش فيهما

معلومات تفصيلية عن حزب العمال الكردستاني (PKK) ومشكلة المياه، انظر: (Fırat and Kürkçüoğlu، 2011: 129-149)

التركمان بشكل رئيسي، هما حلب واللاذقية، ويأتي **علي بشير** على رأس الوحدات والقوات الموجودة في حلب. فقد كانت أحياء التركمان في حلب (وهي ست مناطق في المجموع) قبل احتلالها من قبل قوات النظام (www.hurriyet.com)، تحت سيطرة القوات التركمانية، وهي ألوية وكتائب: السلطان محمد الفاتح، إمام الدين زنكي، وحدة ألب أرسلان، السلطان عبد الحميد، يلدريم بيازيد، الظاهر بيبرس، الشهيد علي يلماز، وحدة بخارى وكتيبة المنتصر بالله. غير أن هذه الوحدات غير متواجدة في حلب في الوقت الحاضر. أما في محور اللاذقية، فتتكون الوحدات العسكرية التركمانية من اثني عشر لواءً، تحت مسمى «فرقة جبل التركمان»، وهي: نور الدين زنكي، الظاهر بيبرس، الهوى بالله، يافوز سلطان سليم، السلطان محمد الفاتح، ممدوح جولحة، بن تميم، كتائب المصطفى، فرسان التوحيد وصقور التركمان. ويُضاف إلى هذه الألوية والكتائب، كتائب «نور الحق» في الرقة، وكتيبة «الإمام الذهبي» في دمشق، و«رجال الله الأحرار» في إدلب، و«درع هنانو»، و«التركمان الأحرار»، وكتائب تركمانية مختلفة في منطقتي طرطوس وحماة (316-Erendor, 2016: 310). وقد ذُكرت الفصائل والكتائب التركمانية كوحدات اثنية ودينية عشائرية، بين الفصائل المحافظة التي تقاتل النظام من جهة، والتنظيمات الإسلامية الراديكالية الإرهابية من جهة أخرى (www.Institute.global.net). إلا أن قسمًا كبيرًا من المناطق التي كانت تحت سيطرة هذه الفصائل، يقع اليوم تحت احتلال التنظيمات الإرهابية كتنظيم داعش [4] و PYD [5] وقوات النظام. لذلك، فإن القوات التركمانية خارج جبل التركمان منضوية تحت لواء الجيش السوري الحر، وقد شاركت في عملية درع الفرات (www.hurriyet.com) وفي عمليات إدلب التي نُفذت في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2017، وفي عملية عفرين التي أطلقت في 20 كانون الثاني/ يناير عام 2018.

فقد أنشأ التركمان إلى جانب الهياكل العسكرية تنظيماتهم السياسية أيضًا. ومن أهم هذه التنظيمات؛ الكتلة التركمانية السورية (الكتلة)، والحركة التركمانية الديمقراطية السورية (الحركة)، ومنبر التركمان السوريين، ومجلس تركمان سورية. وعلى الرغم من أن **(الكتلة)** كانت منضمة إلى المعارضة السورية العامة في المرحلة الأولى، كأحد هذه التنظيمات السياسية التركمانية، فإنها ظهرت بعد ذلك تحت هذا الاسم، بسبب صعود الهويات العرقية إلى الواجهة. ومؤسس (الكتلة) هو **يوسف ملّا** المقيم في تركيا. ولـ (الكتلة) التي مركزها في اللاذقية وباير-بوجاق، مكاتب في مدن يايلاداغ، وأكجة قلعة، وغازي عنتاب. أما **(الحركة)** التي تأسست في إسطنبول في 21 آذار/ مارس عام 2012 التي يرأسها **زياد حسن**، كأمين عام و**طارق سلو جيفزجي** كنائب للأمين العام، فقد تمكنت من رفد ثلاثة ممثلين من التركمان في المجلس الوطني السوري. ولـ (الحركة) التي مركزها حلب، أجهزة ومؤسسات فرعية مختلفة، أما الهيكل الذي جمع الكتلة والحركة تحت سقف واحد، فكان «منبر تركمان سورية» الذي تقرر فيه إنشاء مجلس تركمان سورية، بعد الاجتماع الثاني الذي عقد بين 29-31 آذار/ مارس عام 2013، بعد إقرار النظام الأساسي للمجلس التركماني السوري وتشكيله المكون من 39 شخصًا، واعتماد مجلس الإدارة المؤلف من 9 أشخاص (101-Orhan, 2013: 98).

تأسس **المجلس التركماني السوري**، في آذار/ مارس عام 2013، من 42 عضوًا من بين 360 مندوبًا، اختيروا بحسب الأماكن التي يعيش فيها هؤلاء التركمان ونسب السكان فيها، وبواقع 10 مندوبين عن مدينة حلب، واللاذقية 7، وحماة- حمص- طرطوس 6 مندوبين، ودمشق والجولان 3 مندوبين، والرقة

(4) التنظيم الأرهابي المسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام.

(5) التنظيم الإرهابي المسمى بحزب الاتحاد الديمقراطي.

بمندوبين اثنين. أما أعمال المجلس فيتم تسييرها من قبل مجلس تنفيذي مؤلف من 13 عضوًا، ويتولى **عبد الرحمن مصطفى** مهام رئيس مجلس تركمان سورية، فيما يشغل كلّ من **زكي مصطفى توركمن** و**طارق سلو جيفزجي** مهام نائبي الرئيس، بينما يشغل **أمين بوز أوغلان** مهام السكرتير العام للمجلس (www.suriyeturkmenmeclisi.org).

3. تركمان سورية في السياسة الخارجية التركية

يمكن القول إن تركمان سورية قد دخلوا مجال عناية السياسة الخارجية التركية، مع اندلاع الاشتباكات في سورية، بعد فترة وجيزة من بداية الربيع العربي؛ ولم يكن بالإمكان مصادفة لفظة «تركمان» كثيرًا حتى في السنوات البضع الأولى للحرب الأهلية في سورية، غير أن امتداد الاشتباكات إلى المناطق التي يعيش فيها التركمان، وبروز الهويات الاثنية والطائفية، وظهور الحاجة إلى التحرك مع فصائل يمكن التعاون معها وتوحي بالثقة، بسبب انتماء بعض الجماعات داخل المعارضة السورية إلى تنظيمات راديكالية، وضغط الشعب التركي وتحوّل التركمان إلى هدف للعديد من الفاعلين على الأرض، كروسيا، وقوات النظام والميليشيات القادمة من إيران وحزب الاتحاد الديمقراطي، وداعش، جلب معه تركيز تركيا على التركمان والاهتمام بهم، وقد قدمت تركيا في الوقت ذاته الدعم الواضح للتركمان، لتجاوز الصعوبات التي عاشها هؤلاء وتلبية احتياجاتهم الإنسانية طوال فترة الحرب. ويمكن الإشارة هنا إلى حقيقة الدور التركي الذي لا يمكن نكرانه في سياق تنظيم تركمان سورية، وتحولهم إلى لاعب أساسي في صفوف المعارضة السورية. وتشكل تصريحات صناع القرار الأتراك بشكل خاص، حول تنظيم التركمان السوريين وموقعهم في المعارضة السورية والاحتياجات الإنسانية للتركمان، جوهرَ القضية التركمانية السورية في السياسة الخارجية التركية. ومن المفيد هنا، الخوض في العلاقات التركية-السورية في السنوات العشر الأخيرة التي سبقت ذلك؛ لأن التغيرات في العلاقات الثنائية تؤثر على التركمان وتحوّلهم إلى إحدى قضايا الاهتمام والعمل في السياسة الخارجية التركية.

فتاريخ العلاقات التركية-السورية، من الماضي حتى اليوم، حافلٌ بالمعضلات والأزمات المختلفة. فقد شكلت أزمة عام 1957، ومشكلة هاتاي [إسكندرون]، ومسألة حزب العمال الكردستاني (PKK) أسس وقواعد هذه الأزمات، كما ذكرنا سابقًا. ولكن مرحلة تحسن العلاقات بين البلدين كانت قد بدأت بُعَيد **اتفاقية أضنة** عام 1998 واعتقال زعيم الإرهاب عبد الله أوجلان؛ إذ اتخذت العلاقات الإستراتيجية التي طورت مع سورية في هذه المرحلة بُعدًا متقدمًا، نتيجة استخدام عناصر القوة الناعمة في إطار تأثير أحمد داوود أوغلو في السياسة الخارجية التركية (اتفاقية التجارة الحرة، الإعفاء من التأشيرة، اجتماعات رئاسات الوزارة المشتركة، نقل الطلبة، والعلاقات الودية بين الزعماء) ومن خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، والخطوات المختلفة التي اتخذتها سورية في دعم تركيا، في إطار محاربة تنظيم حزب العمال الكردستاني (إعادة إرهابيي التنظيم وتسليمهم إلى تركيا، والسماح بالعمليات العسكرية التي استهدفت مكاتب ارتباط حزب العمال الكردستاني)، والاتفاقات المبرمة بشأن المياه. غير أن هذه العملية استمرت حتى عام 2011، ثم بدأت حقبة تدهور العلاقات الثنائية مجددًا، مع الحرب التي اندلعت في سورية، والموقف الذي اتخذه رئيس الوزراء آنذاك أردوغان تجاه بشار الأسد، مطالبًا إياه بالاستماع إلى صوت شعبه. وقد أدى احتضان تركيا وفتح أبوابها للمعارضة السورية، وحادثة إسقاط الطائرة الحربية التركية من قبل سورية عام 2012، والمأساة الإنسانية التي حدثت خلال الاشتباكات، وتدفق اللاجئين، وبروز تنظيمات إرهابية كحزب الاتحاد الديمقراطي و(داعش)، إلى أن تصبح المسألة السورية أهم مشكلة أمنية في السياسة الخارجية التركية (Ünsal, 2013: 156-163)). وكانت الهجمات التي استهدفت فيها التنظيمات الإرهابية

تركيا، وتصارع السياسات العالمية والإقليمية مع السياسات التركية، وتزايد حدة المأساة الإنسانية في سورية يومًا بعد يوم، من العوامل التي دفعت تركيا للجوء إلى القوة العسكرية، وهيأت الأرضية للقيام بعمليات درع الفرات وإدلب وغصن الزيتون العسكرية، ومهّد ذلك لدخول العنصر التركماني في السياسة الخارجية لتركيا.

ومما لا شك فيه أن الحرب الأهلية السورية كانت هي التطور الرئيس الذي حوّل تركمان سورية إلى قضية مهمة من قضايا السياسة الخارجية التركية، وأخذهم حيّزًا في خطابات صناع القرار. وكانت عملية اعتراض عناصر من تنظيم فتح الله غولن (FETÖ) الإرهابي لقافلة جهاز الاستخبارات الوطنية (MİT) التي كانت تحمل المساعدات للتركمان، والهجمات التي شنتها القوات الروسية عام 2015 على منطقة جبل التركمان، من القضايا المؤثرة التي أسهمت في إيصال الصوت التركماني السوري للرأي العام والمحافل الدولية. إضافة إلى بعض مشكلات التركمان التي ظهرت مع اندلاع الحرب الأهلية في سورية (مثل تنظيمهم السياسي والعسكري، وهدفهم في أن يلعبوا دورًا فاعلًا في المعارضة السورية)، ووضع التركمان بعد قمتي أستانا وسوتشي، بعد عمليتي درع الفرات وإدلب، كانت أيضًا مرتبطة بشكل وثيق بالسياسة الخارجية التركية. وهكذا وجد التركمان السوريون لأنفسهم مكانًا في خطابات صناع القرار الأتراك. لذا؛ من المفيد في هذا السياق دراسة أهمية التركمان السوريين، في السياسة الخارجية التركية، زمنيًا، في إطار القضايا المحددة في التصريحات الرسمية لصانعي القرار الأتراك.

كان اطّلاع الرأي العام التركي وعلمه بالوجود التركماني في سورية قد بدأ بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية عام 2011. وعلى الرغم من امتلاك بعض المنظمات غير الحكومية القومية-التركية والأحزاب السياسية معلومات مختلفة عن تركمان سورية في الماضي، فإن الصراع في سورية، وبدء تدفق اللاجئين، هما اللذان أسهما في الوقوف على هذه القضية والعلم بها على المستوى المجتمعي في تركيا. ومن الأهمية بمكان، في هذه المرحلة، ما جاء على لسان رئيس الوزراء [آنذاك] **رجب طيب أردوغان** لأول مرة عن حقيقة الوجود التركماني الذي يعيش في شمال سورية، إلى جانب العرب والكرد، وذلك في برنامج أذيع على (القناة 24) في تموز/ يوليو عام 2012 (Ergin, 2012). وعقد رئيس الوزراء أردوغان في قصر «دولما بهجة» لقاءً مع محمد شاندر الرئيس الفخري للمكون التركماني ولتركمان سورية ورئيس تجمع أعضاء حزب الحركة القومية في البرلمان آنذاك، عقب الاجتماع الأول لـ «منبر تركمان سورية» الذي عُقد في إسطنبول في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه (www.sabah.com). وبهذا تكون قد ألقيت الأسس والقواعد الأولى للقاءات الرسمية بين تركمان سورية ورجالات الدولة في تركيا، ووضعت أسس التنظيم السياسي التركماني. وقد ألقى وزير الخارجية **أحمد داود أوغلو**، في منبر تركمان سورية، الكلمة الآتية:

> «أعلمُ أنكم عانيتم كثيرًا من الآلام، وأنا شخصيًا أعرف عندما ذهبت إلى سورية أول مرة، كيف كان إخواننا التركمان يُحجمون عن التحدث باللغة التركية، بل كانوا يرتعدون خوفًا من أن تنزلق ألسنتهم وتخرج من أفواههم كلمة تركية. وأتذكر أيضًا أنهم بدؤوا يتحدثون بالتركية في شوارع حلب، عندما واجهنا أوقاتًا عصيبة. وفي الحياة الأكاديمية أيضًا، قرأت وأجريت دراسات أكاديمية مهمة عن تركمان سورية. فأولئك الذين يعرفون تاريخ سورية والشرق الأوسط عن كثب يدركون أن التركمان هم من المكونات الأصلية والعناصر الرئيسية لسورية والعراق، وسيبقون كذلك. انظروا، حتى إن أسماء بعض القرى والأماكن في سورية توحي بدلالات ما. فهناك قريتا القرمانية السفلية والقرمانية

العلوية في اللاذقية، وهناك الأوشرية في جرابلس.. في حلب، وأنا من قونية .. من بلدة طاش كنت، وإن إحدى قرى طاش كنت تدعى بـ أوشار. وأوشار هو اسم لإحدى قبائل التركمان. ففي حلب قرية الأوشرية. وفي باير-بوجاق هناك الباير بوجاق، وفي حمص وفي تلكلخ، هناك قرية (قايي).. نسبة إلى قبيلة قايي. فبكل أسمائها وثقافتها العميقة المتجذرة .. هناك قبائل تركمانية منتشرة في جميع أنحاء سورية، من حماة والجولان.. والقنيطرة وباير-بوجاق.. إلى اللاذقية وحلب والرقة. لقد عشتم هناك عبر العصور، وأتمنى أن تواصلوا عيشكم من الآن فصاعدًا أيضًا.. التركمان الذين يحتلون مثل هذا المكانة المشرفة في هذا النضال، سيأخذون موقعهم الذي يستحقونه في مستقبل سورية. ولذلك؛ فقد أولينا في معرض معالجتنا للمكونات السورية عند تشكل الائتلاف الوطني السوري، ومن قبله المجلس الوطني السوري، كبير الاهتمام من أجل إدراج الشرائح السورية كافة: (العربية والتركمانية والكردية والسنية والنصيرية والدرزية والمسيحية) في هذه الهياكل.. وشددنا على ضرورة تمثيلهم جميعًا. إخواني الأعزاء، أود أخيرًا أن أعبّر عن ضرورة أن تأخذوا مكانكم في سورية الجديدة كتركمان سورية، وأن تحافظوا على وحدتكم وتضامنكم في أثناء شغلكم هذا المكان. فلا تضحوا بالقضايا العظيمة في سبيل نزاعات صغيرة. أنتم روّاد مسيرة تاريخية عظيمة، تمثلون في تلك المسيرة التاريخية أمة عريقة مجيدة، فتكلموا وناقشوا واستشيروا. ولكن كونوا واحدًا، كونوا موحَّدين، لأن من يكون متحدًا.. يكون حيًا. والآن أتعهّد لكم باسم حكومة جمهورية تركيا، بأن جمهورية تركيا ستقف إلى جانبكم دائمًا، ما دمتم تحافظون على وحدتكم وتماسككم . اعملوا على بناء سورية الجديدة مع إخوانكم في سورية؛ الإخوة العرب، والأكراد، والنصيريين، والدروز، والمسيحيين» (www.mfa.gov.tr).

وزير الخارجية داود أوغلو، في خطابه الذي بناه انطلاقًا من مقارنة الوجود التركماني في سورية بتركيا على أساس أسماء قبائل الأوغوز والأماكن من خلال الوحدة الثقافية ورابطة النسب التي تربطهم بتركيا، تطرّق إلى أهميّة تنظيم تركمان سورية، وطالبهم بتفعيل ذلك. غير أن داود أوغلو الذي شدد من ناحية على أهميّة أن تكون لتركمان سورية كلمة بشأن مستقبل سورية، من خلال التحرك جنبًا إلى جنب مع الأطياف التي تعيش في سورية كافة (عرب وكرد ودروز وسنّة ونصيريين ومسيحيين)، شدد بالمقابل على مسألة بناء مستقبل سورية مع الأطياف ذاتها التي تكون المجتمع السوري، في أجواء علاقة الأخوة التي تربط التركمان وتلك الشعوب بتركيا.

تمكنت الحركات السياسية التركمانية السورية التي تشكلت في هذه المرحلة من تأسيس **مجلس تركمان سورية** بدعم تركي، في آذار/ مارس 2013. وقد ألقى وزير الخارجية داود أوغلو خطابًا في الاجتماع التأسيسي لمجلس تركمان سورية جاء فيه:

«في تاريخ كلّ أمة، هناك منعطفات، وسورية تمرّ اليوم بهذا المنعطف التاريخي. وقد اجتاز تركمان سورية هذا الامتحان مع باقي إخوانهم السوريين، عربًا وكردًا وسنة وجركسًا ودروزًا ومسيحيين، امتحانهم بكل نجاح، لأنهم رفضوا الانحناء للظلم والاضطهاد. ومهما كانت الحدود التي رسموها والجدران التي بنوها والظلم الذي مارسوه علينا، فإن فصل الأناضول عن سورية، وفصل تركيا عن سورية، وفصل حلب عن عنتاب، وفصل تركمان طوروس عن تركمان سورية، أمرٌ مستحيل. سيكونون واحدًا إلى الأبد.... فجميع التركمان إخوتي، فأنا من تركمان طوروس.. من تركمان يوروك، لذلك أشعر بأشعاركم في قلبي؛ إذ إن المرثيات التي كانت ترددها جدتي هي نفسها مرثيات **باير-بوجاق** الجميلة التي

استمعنا لها في اجتماع 11 كانون الأول/ ديسمبر. لذلك، في تلك الليلة التي وقعت فيها المجزرة الكبيرة في حمص، في بابا عمرو.. ذلك الحي التركماني الجميل، لم أستطع الخلود إلى النوم.. فسورية هي الجغرافية التي يعيش فيها إخواننا من مختلف الخلفيات العرقية والطوائف والأديان، تمامًا كمجسم صغير للشرق الأوسط بأكمله. ونحن لم ولن نميز بين المسلم والمسيحي، ولا بين السنّي والنصيري والعلوي، ولا بين العربي والكردي والتركماني.. إذ يمكن لكل طائفة أن تبني هياكلها ضمن حدودها وتنفذ سياسات مستقبلها داخل ذاتها.. لكن لديّ رجاء عندكم، أنتم إخواننا التركمان السوريين.. هو عبارة عن أربعة طلبات أساسية، وهي أن تحافظوا أولًا على وحدتكم، وأن تأخذوا مكانكم اللائق الذي تستحقونه في الائتلاف الوطني السوري ثانيًا، وان تستعدوا من الآن للقيام بدور فاعل في مستقبل إدارة سورية ثالثًا، وأن تكونوا جسرًا للصداقة الأبدية بين سورية وتركيا، وأن تتولوا مسؤولياتكم في الشرق الأوسط الجديد، أي الشرق الأوسط الذي تعيش فيه كل الدول والشعوب والأطياف والأديان والمذاهب جنبًا إلى جنب بسلام، باعتباركم أحد دعائمه.. كلّي ثقة بكم» (www.mfa.gov.tr).

من الواضح أن داود أوغلو، مع تأكيده على جذوره التركمانية، قد طوّر خطابه على أساس التقارب الثقافي-العرقي مع الوحدة الجغرافية التي بناها عبر حلب، وعنتاب، وطوروس، وباير-بوجاق. إلى جانب ذلك، شدد داود أوغلو -كما ظهر في خطابه السابق- على عدم التفرقة والتمييز إطلاقًا بين التركمان وبين باقي المكونات السورية الأخرى، وعلى وجوب تماسك هذه المكونات وتكاتفها، وطالب تركمان سورية في الوقت ذاته بمطالب عدة، وركّز على ضرورة تماشي هذه المطالب مع السياسات التركية تجاه سورية، وعلى وجوب إنشاء تركمان سورية صرحًا قويًا فيما بينهم.

وعلى الرغم من أن التركمان السوريين تمكنوا من تشكيل تنظيماتهم السياسية، ووجدوا مكانًا لهم في صفوف المعارضة السورية، فإن بعض التطورات التي حدثت في الحرب الأهلية تركت التركمان الذين يقاتلون على الأرض في وضع صعب؛ إذ كان استحواذ التنظيمات الإرهابية، وبالأخص (داعش) وحزب الاتحاد الديمقراطي، على قوة، وبدء قوات النظام في استعادة الأراضي التي فقدتها (بدعم من روسيا) من أبرز هذه التطورات. وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد حاجة التركمان إلى الأسلحة والموارد البشرية. وقد وقعت في هذه المرحلة حادثة أسهمت في سماع اسم التركمان على الصعيد الدولي، فبعد أن أقدم عناصر تابعين لتنظيم فتح الله غولن، بتاريخ 1 كانون الأول/ يناير 2014 في هاتاي، وبتاريخ 19 كانون الأول/ يناير 2014 في أضنة، باعتراض قافلة مساعدات تابعة لجهاز الاستخبارات الوطنية (MIT) وتوقيفها، تم تداول ادعاءات على المستوى الدولي ومزاعم استهدفت الجمهورية التركية والرئيس رجب طيب أردوغان بتقديم الدعم لتنظيم (داعش)، وتبيّن لاحقًا من خلال التصريحات التي تناولت المسألة التي عرفت باسم «قافلة MIT» أن القافلة كانت تحتوي على شحنة مساعدات مقدمة لتركمان سورية. وفي هذا الصدد، أدلى الرئيس أردوغان بالتصريح الآتي:

«تعلمون بالخيانة والتشويه الذي طال قافلة (MIT) أليس كذلك؟ لا يزال هناك من يورد ذلك عنوانًا على صدر صفحات الصحف من دون وازع أو حياء.. فالقافلة تلك لم تكن سوى عبارة عن شاحنات تنقل المساعدة إلى تركمان باير-بوجاق. البعض يقول: إن رئيس الوزراء أردوغان ينكر وجود السلاح في تلك الشاحنات.. إن كان فيها سلاح أو لم يكن، فما الذي سيحصل؟ باير-بوجاق لا يوجد فيها سوى التركمان... يقصفون التركمان في باير-بوجاق، بذريعة قصف (داعش). هذه الهجمات هي محاولات

لإبقاء الأسد على قيد الحياة. نحن ماذا نقول؟ نقول إننا نرسل مساعدات إنسانية. أولئك من هم؟ هم الضحايا والمظلومين من إخوتنا تركمان باير-بوجاق. أعتقد أن أمتنا لن تسامح أبدًا أولئك الذين يحاولون إفساد هذه المساعدات، عبر خلق تصور يستهدف شعبي ودولتي ويستهدفني أنا شخصيًا. ندين بشدة الهجمات التي يستهدف فيها التركمان. فهناك أقاربنا» (www.yeniakit.com).

إن استخدام الرئيس أردوغان عبارة «القرابة»، عند حديثة عن نقل شاحنات جهاز الاستخبارات الوطنية مساعدات لتركمان باير-بوجاق، يُظهر مدى تأثير رابطة النسب في النهج التركي تجاه تركمان سورية. ومع ذلك فقد أعرب رئيس الجمهورية عن الضرر الذي تسببت به هذه الحادثة لتركيا ولتركمان سورية، على حد سواء. وكان عمر عبد الله، قائد لواء السلطان عبد الحميد خان (إحدى الوحدات العسكرية المقاتلة لتركمان سورية على الأرض) قد استخدم تعبيرًا مشابهًا، مفاده أن شاحنات (MIT) كانت تنقل مساعدات للتركمان، وأن الحادثة ألحقت بهم أضرارًا جسيمة (www.trthaber.com). أما عبد الرحمن مصطفى، رئيس مجلس تركمان سورية، فقد ذكر بدوره أن القافلة كانت تحمل مساعدات، وأعرب أن الهدف من إظهار حادثة قافلة (MIT) هو النيل من شخص رئيس الجمهورية أردوغان، وأن مسألة تركمان سورية هي شأن من الشؤون الداخلية التركية (www.suriyeturkmenmeclisi.com).

وابتداءً من هذه الفترة، بدأت قوات النظام والطائرات الحربية الروسية شنّ هجوم عنيف على المناطق التي يعيش فيها التركمان السوريون، ولا سيما على منطقة جبل التركمان المجاورة لمدينة هاتاي؛ حيث لقي مئات المدنيين من التركمان مصرعهم نتيجة تلك الهجمات، في حين اضطر آلاف التركمان إلى القدوم إلى الحدود القريبة من قضاء يايلاداغ في هاتاي (com.haberturk.www). وقد مهّد هذا الوضع الطريق إلى حدوث توتر في العلاقات التركية-الروسية التي تقف كل منهما في جبهة مغايرة في الأزمة السورية؛ واستدعي السفير الروسي لدى أنقرة **أندريه كارلوف** في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2015 إلى وزارة الخارجية، بقصد نقل ردة فعل تركيا حول الوضع، ووضع حد للهجمات التي تستهدف المدنيين التركمان والتجمعات التركمانية الموجودة في منطقة باير-بوجاق (www.mfa.gov). وبلغ هذا التوتر ذروته في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2015، مع إسقاط الطائرة الروسية التي انتهكت الحدود التركية (www.ntv.com). وهكذا استمرت العملية بين البلدين، حيث بدأت بتصريحات قاسية في المقام الأول، تلاها العقوبات الدبلوماسية، فأشعلت فتيل سلسلة من الأزمات التي أوصلت الوضع إلى حد كتابة سيناريوهات الحرب بينهما.

كانت التصريحات التي أدلى بها الرئيس أردوغان ورئيس الوزراء داود أوغلو للصحافيين، قبيل أزمة الطائرة، مهمةً جدًا من حيث إظهار النهج التركي تجاه تركمان سورية في سياق هذه الواقعة. فقد قال الرئيس أردوغان في كلمةٍ له بعد الضربات الجوية التي نفذتها روسيا ضد التركمان ما يلي:

يقولون «إننا نحارب داعش هناك في سورية». لا، فروسيا لا تقاتل (داعش) في سورية في الوقت الحاضر. بل على العكس تمامًا، إنها تقاتل المعارضة المعتدلة.. والأكثر من ذلك أنها تهاجم بعنف أقربائنا التركمان هناك في جبل التركمان، بالأمس استقبلت ممثلي تركمان منطقة باير-بوجاق، كان لي معهم لقاء. الكل يتحدث عن هذا الوضع بوضوح، يقولون: إنهم يقصفون قرانا بشكل مكثف. هذا ما يحدث حاليًا! ومع الأسف، هناك عملية خداع للعالم عبر معلومات مضللة» (www.aljezeera.com).

أما رئيس الوزراء داود أوغلو فقد علّق على المسألة بما يلي:

«أجرينا تقييمات مع وحداتنا ذات الصلة، وتبيّن أن هذا الهجوم كشف عن مدى دموية وبربرية النظام السوري. إنه يستهدف المدنيين بشكل خاص. وقد استدعينا السفير الروسي إلى وزارة خارجيتنا. قلنا لهم بوضوح شديد: إذا كانت القوات الروسية ستقاتل (داعش)، فعليها أن تقوم بذلك ضد (داعش). إذا حدث تدفق جديد للاجئين فسيكون الجميع مسؤولين عن ذلك. تركيا تردّ بالمثل على الهجمات التي تستهدف المدنيين بالقرب من حدودها في حينها، دونما تمييز بين تركمان وعرب وكرد. وحاليًا نقوم بمعالجة 40 جريحًا تركمانيًا في مستشفى باير-بوجاق. نحن نتابع القضية قرية قرية. حيث أجري لقاء مع الجانب الروسي بشأن تحديد القرى والمناطق التي تحمل طابعًا حساسًا بالنسبة إلى تركيا، نحن ضد أي نوع من الهجمات ضد السكان المدنيين. نحن بطبيعة الحال نعارض أي هجوم قد يخلق موجة جديدة من اللاجئين على حدودنا. فتركمان باير-بوجاق هم إخواننا الذين يعيشون هناك منذ قرون.. مثلهم مثل السوريين الآخرين. إننا ندين هذا الهجوم البربري ضدهم أشدّ الإدانة، وندعو الجميع إلى التحلي بالحساسية تجاه المسألة. لا أحد يستطيع إضفاء الشرعية على المجازر المرتكبة بحق إخواننا التركمان والعرب والأكراد هناك، بدعوى محاربة الإرهاب» (www.turkiyegazetesi.com).

فقد عبّر كلّ من الرئيس أردوغان ورئيس الوزراء داود أوغلو عن شديد انتقادهم للهجمات الروسية على المناطق التركمانية. ففي حين انطلق الرئيس أردوغان في بيان أهمية التركمان بالنسبة إلى تركيا، عبر الرابطة النسبية، قوّم رئيس الوزراء داود أوغلو المجموعات التي تعيش في سورية (التركمان والعرب والكرد) تحت سقف مفهوم الأخوّة. ولعب توجيه الانتقادات إلى روسيا، بسبب قصفها الجوي للمناطق التركمانية من أعلى المستويات، دورًا رئيسيًا في التوترات التي حدثت في العلاقات التركية-الروسية. وقد ورد في خبر نشرته صحيفة الغارديان، بعد أزمة الطائرة، أن الرئيس أردوغان عالق بين روسيا والتركمان(www.theguardian.com). وهذا ما يبرز للعيان تأثير أهمية الدعم المقدم لتركمان سورية على العلاقات بين تركيا وروسيا.

آخر التطورات التي نقلت مسألة الوجود التركماني في سورية إلى الرأي العام التركي، كانت عملية (درع الفرات) التي أطلقت في 24 آب/ أغسطس عام 2016 وانتهت في آذار/ مارس عام 2017؛ إذ كان إطلاق هذه العملية بعد شهر من المحاولة الانقلابية التي حدثت في 15 تموز/ يوليو، بغرض منع إنشاء الحزام الإرهابي الذي يهدف إليه تنظيم PYD-YPG الإرهابي في شمال سورية، ومنع المضايقات التي يقوم بها تنظيم (داعش) بالقرب من الحدود مع تركيا، وتأمين الدعم اللازم للجيش السوري الحر. وقد حصدت نتائج إيجابية في هذا الصدد (Yeşiltaş, 2017). ويُفهم من تصريحات الرئيس أردوغان الواردة أدناه أن القضية التركمانية تعدّ قضية مهمة في السياسة الخارجية التركية، في إطار عملية درع الفرات:

«الخطوة التي اتخذناها تركز على هدف معين. فإذا ما اتخذنا خطوة مشتركة مماثلة مع قوات التحالف باتجاه الشرق إلى منبج والرقة، فهذه الخطوة المشتركة هي أيضًا هدف محدد هناك. وهي إقامة منطقة آمنة خالية من الإرهاب، تمكّن إخواننا هناك، والتركمان بشكل خاص، من الاستقرار والإقامة فيها. لقد تعاملنا مع مساحة ألفي كيلومتر مربع، حيث كان الإرهابيون حتى قبل بضعة أشهر يصولون ويجولون فيها، وحوّلناها إلى منطقة أمل وأمان، لكن هذا غير كاف. هدفنا تحويل مساحة لا تقلّ عن 4-5

آلاف كيلومتر مربع إلى منطقة آمنة وخالية من الإرهاب. ثمة مشكلة حقيقية وخطيرة هنا، وما زال العمل متواصلًا» (www.tr.sputnik.com).

إن القول بتوطين العرب والتركمان في مناطق خالية من الإرهاب يحمل أهميّة خاصة هنا. حيث يواصل مئات الآلاف من التركمان الذين طردوا من ديارهم، بسبب الحرب الأهلية في سورية، حياتهم في المخيمات في تركيا. ومع هذه العملية، جرى ترميز التركمان على أنهم فئة موثوقة في إطار فكرة توطين مجموعات جديرة بالثقة في المناطق التي تم تأمينها، ونظر إليهم على أنهم جزء من هذه العملية، وعادوا ثانية إلى المناطق السكنية التي أُجبروا على التخلي عنها. وأخيرًا، تضمّن آخر عددين من المذكرة الإعلامية التي تنشرها وزارة الخارجية في بداية كل عام، في سياق التطورات التي تخص السياسة الخارجية التركية، المعلومات التالية حول تركمان سورية:

«في إطار سياسة (الباب المفتوح) التي ننفذها انطلاقًا من هذا الفهم، تم اليوم استقبال ما يقرب من ثلاثة ملايين سوري شقيق. يشكل الإخوة تركمان سورية الذين يحتلون مكانة خاصة وعزيزة في قلوبنا، أربعمئة ألف شخصًا منهم. وانسجامًا مع هدف إخواننا التركمان في أن يكون لهم المكانة التي يستحقونها، كأحد العناصر الأساسية في سورية الجديدة والديمقراطية التي نسعى جاهدين للخروج بها بعد الصراع، شجعنا على توحيد صفوف مختلف عناصر المعارضة السياسية التركمانية السورية، تحت مظلة منبر تركمان سورية عام 2012، والمجلس التركماني السوري منذ عام 2013، وسنواصل جهودنا لدعم عمل المجلس التركماني السوري، لتقليل آثار الصراع السوري عن إخواننا التركمان في سورية (Çavuşoğlu, 2016). وتواصل بلادنا جهودها لدعم عمل المجلس التركماني السوري، من أجل الإبقاء على آثار النزاع في سورية على إخواننا التركمان السوريين في حدّها الأدنى، بما يتماشى مع هدف إخواننا التركمان في شغل المكانة اللائقة بهم، كأحد المكونات الأساسية والأصلية لسورية الجديدة الديمقراطية التي تسعى إلى الظهور بعد الصراع» (Çavuşoğlu, 2017).

وعلى هذا؛ يمكن القول إن الخطابات التي تصدّرت النصوص التي أعدتها وزارة الخارجية، بخصوص تركمان سورية، تمثلت في مطالبتهم بأن يتبوؤا مواقع فاعلة في بناء سورية الديمقراطية، وبمواصلة تركيا دعمها للتركمان، بسبب المشكلات الناجمة عن الحرب في سورية، ودعم عمل مجلس تركمان سورية والتنظيم التركماني. إضافة إلى أن استخدام عبارة «الإخوة» بالنسبة للتركمان يظهر مدى الخصوصية التي يتمتع بها التركمان من جانب تركيا، ويعكس أهمية رابطة النسب التي تربط بينهم.

الخاتمة

ثمة حالتان، في سياق تأثير العامل الاثني في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: أولاها حقيقة بروز ظاهرة الوحدوية إلى المقدمة، بمعنى محاولة إلحاق المناطق التي تعيش فيها الجماعات التي تشترك في الأصل العرقي بالوطن الأم، وجمع الفئات التي ترتبط برباط القرابة العرقية تحت مظلة سياسية واحدة؛ أما الثانية فتتمثل في الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية، لمجموعة من أصل عرقي مشترك تعيش تحت كنف دولة أخرى، وتأكيد دور العنصر الاثني في العلاقات الدبلوماسية مع البلد الذي يعيشون فيه. وانطلاقًا من ذلك، فقد تنشأ في بعض الأحيان توترات ونزاعات في العلاقات التي تسير مع البلد الذي تعيش فيه هذه المجموعة، وعلاقات جيدة وطيبة أحيانًا أخرى. ومن أهم العوامل التي تؤثر في هذا الوضع نهجُ الدولة تجاه الجماعة ذات القرابة الاثنية التي تعيش تحت إدارتها، وسياستها نحوها. وعلى ذلك؛ إن كانت تلك الدولة تنتهج سياسات قمعية احتوائية تجاه الأقرباء (تستخدم بمعنى القرابة العرقية)، فالتوتر والصراع معها أمران لا مفرّ منهما. وإذا كان العكس، فإن العلاقات مع تلك الدولة تنمو وتتطور على أساس السياسات المتبعة تجاه الأقارب الذين يعيشون هناك.

فإذا ما أريد دراسة موضوع التركمان السوريين في السياسة الخارجية التركية، في سياق هذه المقاربة النظرية، فمن المفيد مراجعة خطابات صنّاع القرار والقضايا التي تهمّ تركمان سورية. ويمكن القول في هذا الإطار إن المسألة التركمانية السورية شكلت ظاهرة/ مشكلة جديدة في السياسة الخارجية التركية، من حيث إن قضية الأقارب النسبيين الذين يعيشون في سورية بدأت تظهر في خطابات صناع القرار بعد الحرب في سورية. وإن التحوّل الذي حدث في العلاقات بين القوى الإقليمية والعالمية في المنطقة أثناء الحرب، والوضع الميداني، والمشكلات الأمنية التركية، كانت من أهم القضايا التي صاغت السلوكات السياسية والخطابات ذات الصلة بتركمان سورية. ويمكن مشاهدة هذه العوامل في خطابات صانعي القرار والتطورات في السياسة الخارجية التي تشكل نموذج الهوية المهيمن في السياسة الخارجية التركية.

كانت القضية التي ظهرت في تصريحات صنّاع القرار حول تركمان سورية في المرحلة الأولى، بعد اندلاع الصراع، هي مسألة تنظيمهم السياسي. وبالرغم من استخدام رابطة النسب في العلاقة بين التركمان وتركيا (من حيث تأكيد وزير الخارجية السابق ورئيس الوزراء الحالي داود أوغلو أصوله التركمانية، وتشابه أسماء بعض القرى التركمانية الموجودة في مختلف مناطق سورية بأسماء قرًى تحمل أسماء قبائل الأوغوز في تركيا، والتحدث باللغة التركية في مدينة حلب، وكون تركمان سورية هم امتداد لأتراك الأناضول ومن المكونات الرئيسية في المنطقة)، فإنّ التشديد التركي على أواصر أخوّة كلّ من يعيش في المنطقة (عرب، كرد، نصيريين، دروز، شركس) أكثر من تطوير سياسات سورية تخصّ التركمان فقط، كان نتيجة تصورها للهوية الإسلامية، ورغبتها في جعل تركمان سورية عنصرًا فاعلًا في المعارضة السورية، وبهذا، كان التركمان سيتحوّلون إلى لاعب فاعل يستطيع حماية حقوقه، ويكون له رأي ووزن سياسي في سورية الجديدة، ويشكلون قوة تتحرك في الميدان مع تركيا. ومن أجل هذا الغرض، تم، بدعمٍ وتشجيعٍ من تركيا، تأسيس الأرضية التي تمكّن تركمان سورية من بناء تنظيمهم السياسي وتشكيل مجالسهم في تركيا. إضافة إلى تقديم تركيا الدعم العسكري للتركمان الذين يكافحون من أجل البقاء تحت ضربات النظام السوري وهجماته،

بعد الحادثة التي عرفت في الرأي العام بحادثة «قافلة MİT» التي استغلها تنظيم (FETÖ) الإرهابي لخلق تصور في الرأي العام الدولي بتقديم تركيا ورئيس الوزراء آنذاك أردوغان الدعم لتنظيم (داعش) الإرهابي. لكن أصل المسألة هو أن القافلة كانت تنقل المساعدات إلى التركمان، وقد عبّر أردوغان عن هذا الموقف، ووصف التركمان في خطابه بـ«القرابة والأنسباء». وحدث الشيء نفسه بعد هجمات روسيا على المناطق التي يعيش فيها التركمان، إذ انتقد الرئيس أردوغان هذا الوضع مستخدمًا في خطابه تعبير «أقربائنا التركمان». فيما فضل رئيس الوزراء داود أوغلو خطاب «المدنيين»، في إشارةٍ منه إلى تعرض العرب والكرد للضرر أيضًا، إضافة إلى التركمان. وقد لوحظ في هذه المرحلة تزايد الحساسية [الاهتمام] بالتركمان أكثر فأكثر، لدى الرأي العام التركي، وفي خطاب صناع القرار. ويعود ذلك إلى فقدان المعارضة لتفوقها الميداني، وتحوّل التجمعات السكنية التركمانية إلى مناطق صراع واشتباكات مع اكتساب النظام مزيدًا من القوة في هذه الحرب، وزيادة روسيا من نفوذها وتأثيرها بالمعنى العملياتي في المنطقة.

ونتيجة لتغيّر العلاقات بين الجهات الفاعلة في الحرب الأهلية السورية، والتحوّلات التي حصلت على الأرض، اضطرت تركيا إلى دخول الأراضي السورية بالمعنى العسكري، عبر عملية درع الفرات، بسبب التحديات والمشكلات الأمنية والهجمات التي تعرضت لها (كالهجمات التي نفذتها التنظيمات الإرهابية؛ داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب، والمحاولة الانقلابية الفاشلة التي أقدم عليها تنظيم FETÖ الإرهابي، وارتكاب النظام السوري مذابح في المناطق التي فيها المعارضة المعتدلة، وازدياد تدفق اللاجئين تبعًا لذلك). حيث أفرزت هذه العملية نتائج إيجابية، للتركمان الذين يعدون أحد المكونات التي تعيش في المناطق التي طهرتها تركيا من الإرهاب. وثمة خطاب لافت للانتباه هنا؛ إذ أشار الرئيس أردوغان إلى إمكان توطين العرب والتركمان (في سياق الهوية-الأمن) في المناطق التي تم تطهيرها عبر عملية درع الفرات، وقد عدّ العرب والتركمان هوّيات آمنة. وقد كان لجهود تنظيم YPG-PYD الإرهابي في «تكريد» المناطق التي سيطر عليها في شمال سورية، والقلق من إنشاء الممر الكردي والدولة الكردية في المنطقة، الأثر الأكبر في تشكل هذا الخطاب وصوغ هذا السلوك السياسي.

في النهاية؛ إن جاز تحليل خطابات صنّاع القرار وسلوك السياسة الخارجية، يتبين عدم تأثير الوحدوية في السياسة الخارجية التركية في ما يتعلق بتركمان سورية؛ لأن القضية التركمانية السورية تمتلك ماضيًا لا يتعدى 6- 7 سنوات في السياسة الخارجية التركية، إضافة إلى أن تركيا لا تتبنى في سياستها الخارجية تقليدًا أو رغبة في ضمّ وإلحاق الأراضي التي يعيش فيها أقرباؤها العرقيون إلى الوطن الأم. حيث إن تأكيد ضرورة العيش الأخوي تحت مظلة الإسلام المشتركة يظهر بقوة في خطابات صانعي القرار. وتظهر هنا آثار عدم امتلاك تركيا أدوات وسلطة اتباع سياسات وحدوية من جهة، وعدم امتلاك التركمان في سورية الكثافة العددية السكانية، بقدر العرب والكرد، وافتقارهم إلى أي تنظيم سياسي أو عسكري قبيل الحرب، وعيشهم بأماكن متفرقة في سورية من جهة ثانية. ولكن بالمقابل هناك تأكيدات على الثقافة والأصول التركمانية-الأوغوزية المشتركة، من خلال استخدام تعبير «القرابة» في الخطابات ذات الصلة بتركمان سورية. وتظهر في السياق النظري آثار وفاعلية النهج المتعلق بحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للمجموعة العرقية المشتركة كسمة ثانية؛ إذ شددت خطابات صناع القرار الأتراك ونصوص وزارة الخارجية على ضرورة أن يكون للتركمان كلمتهم، في ما يخص مستقبل سورية، وأن يكونوا قوة فاعلة في المعارضة السورية. وفي سبيل ذلك، شكل التركمان تنظيماتهم السياسية بدعمٍ من تركيا. وكانت المساعدات المقدمة من تركيا إلى المناطق

التركمانية التي عايشت واقعًا إنسانيًا مأسويًا في الحرب الأهلية، وارتفاع نبرة الصوت التركي تجاه الهجمات التي تعرض لها التركمان، دليلًا على ذلك.

ومن حيث النتيجة؛ يمكن القول إن المسألة التركمانية السورية، بتأثير التطورات المرحلية، كانت فاعلة في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التركية، على أساس الخطاب والسلوك السياسي في الدفاع عن حقوق التركمان السياسية والاقتصادية والثقافية، وضمان أمنهم وسلامتهم. وما تمثيل تركيا للتركمان في قمة سوتشي المنعقدة في 30 كانون الثاني/ يناير عام 2018، إلا تأكيد لهذا النهج. غير أن تأثيرات هذه المقاربة النظرية، والتقارب الاثني، في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التركية، يجب أن تختبر على مستوى قضايا التركمان الذين يعيشون في المحيط القريب من تركيا أيضًا، كتركمان العراق، وتركمان ناغورني-كاراباخ، وتركمان تراقيا الغربية، والقرم، وجنوب أذربيجان الواقعة تحت الهيمنة الإيرانية.

المصادر

- Akdevelioğlu, Atay ve Ömer Kürkçüoğlu (2011)، «1919- 1923: سنوات الاستقلال»، و. باسكين أوران، السياسة الخارجية التركية المجلد 1: 1919-1980، دار İletişim للنشر، إسطنبول، ص. 149-150.
- Aktürk, Şener (شباط/فبراير – نيسان/ أبريل 2008)، «الحركات الاثنية في السياسة التركية: 1920-2007»، الشرق والغرب، العدد 44، ص. 43-74.
- الجزيرة تورك، «من أردوغان إلى روسيا: هل استدعيتم إلى أوكرانيا وإلى جورجيا؟»، 08.01.2016
- https://2u.pw/p5X6v.
- Ambrosio, Thomas (2001)، الوحدوية: الصراع العرقي والسياسة الدولية، بريجر للنشر، كونيتيكت.
- Bademci، Ali (2014)، التركمان في سورية وباير- بوجاق، منشورات Ötüken، 2014، إسطنبول.
- Baguirov, Adil (شتاء 2008)، «ناغورني- كاراباخ: أساس وواقع الحقبة السوفيتية والمطالبات القانونية والاقتصادية المستخدمة لتبرير الحرب الأرمينية- الأذربيجانية»، مراجعة القوقاز للشؤون الدولية، المجلد 2، العدد 1، ص 11 - 24.
- Campbell, David (1996)، كتابات أمنية: السياسة الخارجية للولايات المتحدة وسياسة الهوية، مطبعة جامعة مينيسوتا، مينابوليس.
- Clark, Brenton (2012) «السياسة الخارجية الإيرانية تجاه طاجكستان وأفغانستان أثناء رئاسة أحمدي نجاد: بروز الهوية القومية الفارسية»، OAKA، المجلد 7، العدد 13، ص. 73-105.
- Clarke, Micheal ve Brain White (1989)، فهم السياسة الخارجية: نهج أنظمة السياسة الخارجية، Edward Elgar للنشر، ألدرشوت.
- Cleveland, William (2008)، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، مكتبة Agora، إسطنبول.
- Cavuşoglu، Mevlut (2016)، « سياستنا الخارجية بداية عام 2017»، وزارة خارجية جمهورية تركيا،
- https://2u.pw/jM5Bj.
- Cavuşoglu، Mevlut (2017)، «سياستنا الخارجية الإنسانية الرائدة عند دخول العام 2018»، وزارة خارجية جمهورية تركيا، https://2u.pw/dlaJ2.
- أحمد أمين، داغ (2015)، تركمان حلب من العهد الأموي حتى الربيع العربي، منشورات Taşmektep، إسطنبول.
- Düzgit، Sinem Aydin (ربيع 2011)، «مقاربة ما بعد البنيوية في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا، تحليل الخطاب والسياسة الخارجية في النموذج الألماني»، العلاقات الدولية، المجلد 8، العدد 29، ص. 49-70.
- Efegil, Ertan (2012)، «العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية»، تحرير. أرتان إفيجيل ورضوان كالايجي، تحليل السياسة الخارجية التركية في سياق نظريات السياسة الخارجية، المجلد الأول، منشورات Nobel، أنقرة، ص. 83-105.
- Erendor, Metin (2016)، سورية والتركمان، دار Bilgeoğuz للنشر، إسطنبول.
- Ergin, Sedat، «أردوغان فتح ملف تركمان سورية»، حريت، 28.07.2012،
- https://2u.pw/5hHXP (29.12.2017).
- Erkal, Mustafa E. (تموز/ يوليو- آب/ أغسطس 2001)، «حول مفاهيم الاثنية والجماعات الاثنية»، تركيا والسياسة، العدد 3، 33-40.
- Eşref, Ahmed (2009)، «أزمة الهوية القومية والعرقية في إيران»، تحرير. حميد أحمدي، إيران: بناء الهوية الوطنية، ترجمة. Hakkı Uygur، منشورات Küre، إسطنبول، ص، 89- 123.
- Evre, Bülent (2007)، «ما بعد الحداثة ومعاييرها الأساسية كطريقة للتفكير»، مجلة كلية للعلوم الإدارية

والاقتصادية في جامعة أكدنيز، المجلد 7، العدد 13، ص. 1-23.
- Fırat, Melek ve Ömer Kürkçüoğlu (2011)، «1945-1960: تركيا في محور الحلف الغربي -1»، تحرير. باسكين أوران، السياسة الخارجية التركية المجلد 1: 1919-1980، دار İletişim للنشر، إسطنبول، ص. 629-632.
- Fırat, Melek ve Ömer Kürkçüoğlu (2011)، «1980-90: تركيا في محور الحلف الغربي -2»، تحرير. باسكين أوران، السياسة الخارجية التركية المجلد 2: 1980-1990، دار İletişim للنشر، إسطنبول، ص. 129-149.
- Füzesi, Julianna C. E (2006)، «شرح الوحدوية: حالة المجروأقلياتها العابرة للحدود في رومانيا وسلوفوكيا»، مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، لندن.
- الغارديان، «تركيا عالقة بين مساعدة التركمان والاعتماد الاقتصادي على روسيا»، 24.11.2015،
- https://2u.pw/DsGEn, (03.01.2018).
- HABERTÜRK، «روسيا تضرب، والأسد يطرد التركمان»، 23.11.2015،
- https://2u.pw/IXqp6, (02.01.2015).
- Hatzopoulos, Pavlos (2008)، البلقان ما بعد القومية والهوية: العلاقات الدولية والأيديولوجيا، I. B. Tauris، لندن.
- Hürriyet، «النظام السوري يسيطر على أكثر من 90% من شرق حلب»، 12.12. 2016،
- https://2u.pw/z2iOU, (09.10.2017).
- İçduygu, Ahmet (آذار/ مارس – نيسان/ أبريل 1995) «التعددية الثقافية: أرضية اجتماعية لمفهوم المواطنة التركية»، المذكرة التركية، العدد 33، ص. 118-134.
- Kirişçioğlu, Fatih،(2013)، «أتراك سورية»، معهد تركيا القرن الحادي والعشرين، التقرير رقم 1.
- مصطفى، عبد الرحمن (تموز/ يوليو 2015) «عبد الرحمن مصطفى: بقاء التركمان يمكن ضمانه من خلال النزاهة الإقليمية لسورية»، ORSAM، ريبورتاج أورسام، رقم: 16، ص. 1-16.
- NTV News، «انتهاك طائرة مقاتلة روسية الحدود وإسقاطها من قبل المقاتلات التركية من طراز F-16"، 24.11.2015،
- https://2u.pw/zTBB3, (02.01.2018).
- Orhan, Oytun (آذار/ مارس 2013) «التركمان السوريون: الحركات السياسية والهيكلة العسكرية»، تحليل الشرق الأوسط، المجلد 5، العدد 51، ص. 95-105.
- Özkırımlı، Umut (2009)، رؤية نقدية لنظريات القومية، منشورات شرق-غرب، أنقرة.
- Öztürkmen, Ali ve Oytun Orhan (تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، «المجتمع الذي نقله التغيير في سورية إلى الأجندات: تركمان سورية»، تحليل الشرق الأوسط، المجلد 3، العدد 35، ص. 46-60.
- Sabah، «التركمان السوريون في دولما بهجة»، 16.12.2012،
- https://2u.pw/goHYT, (29.12.2017).
- Saraçoğlu, Cenk (نيسان/ أبريل 2013)، «حزب العدالة والتنمية، القومية والسياسة الخارجية: العمق الإستراتيجي كعقيدة قومية»، السياسة البديلة، المجلد 5، العدد 1، ص. 52-68.
- Schulze, Hagen (2005)، الأمة والدولة في أوروبا، ترجمة. Timuçin Binder، منشوراتLiteratür، إسطنبول.
- Smith, Anthony D. (2002)، الأصل العرقي للأمم، ترجمة صوناي بايرام أوغلو وهوليا كاندير. دارDost، أنقرة.
- Sputnik Türkiye، «أردوغان: سيجري توطين العرب والتركمان في المنطقة الآمنة»، 13.02.2017،
- https://2u.pw/Y2SVq, (10.01.2018).

- الموقع الرسمي لتجمع تركمان سورية،
https://2u.pw/mrjNd, (09.10.2017).
- الموقع الرسمي لتجمع تركمان سورية،
https://2u.pw/04a5d, (02.01. 2018).
- معهد توني بلير للتغيير العالمي، «إذا سقطت القلعة: أيديولوجيا وأهداف التمرد السوري»، كانون الأول/ ديسمبر 2015، ص. 1- 22،
- https://2u.pw/3bng7, (29.12.2017).
- أخبار TRT، تصريحات لقائد تركماني حول قافلة حافلات MIT، 04.06.2015،
- https://2u.pw/QQzjl, (02.01.2018).
- وزارة خارجية الجمهورية التركية، «كلمة معالي وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، في الاجتماع التأسيسي لمجلس تركمان سورية، 30 آذار/ مارس 2013، أنقرة»،
- https://2u.pw/RsNka, (30.12.2017).
- وزارة خارجية الجمهورية التركية، «كلمة معالي وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، في المنبر التركماني، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2012، إسطنبول»،
- https://2u.pw/cCB4P, (29.12.2017).
- وزارة خارجية الجمهورية التركية، «20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، جواب المتحدث باسم الخارجية تانجو بيلغيتش عن سؤال حول قصف القرى التركمانية في سورية».
- https://2u.pw/gZ7S8, (02.12.2018).
- صحيفة تركيا، «الأسد وروسيا يدًا بيد يقصفون التركمان»، 21.11.2015.
- https://2u.pw/yP5zc,(03.01.2018).
- Uzer, Umut (2011)، الهوية والسياسة الخارجية التركية: التأثير الكمالي في قبرص والقوقاز، I. B. Tauris، لندن.
- Uzgel, İlhan (2002)، «القومية والسياسة الخارجية في يوغوسلافيا من الانفصال إلى الوحدة»، تحرير. مصطفى توركش وإلهان أوزغال، جيران تركيا، دار İmge للكتب، أنقرة، ص. 117-170.
- Ünal، Ünsal (2013)، «فاتورة المرحلة»، تحرير. باسكين أوران، السياسة الخارجية التركية المجلد 3: 2001-2012، دار İletişim للنشر، إسطنبول، ص. 156-163.
- Yalçıner, Gözde Doğan (2011)، «الحوار بين الثقافات في الاتحاد الأوروبي في إطار تحليل الخطاب النقدي»، معهد العلوم السياسية في جامعة هاجة تبة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أنقرة.
- Yazıcı, Nevin (2012)، «تاريخ سورية السياسي» معهد تركيا القرن الحادي والعشرين،
- https://2u.pw/4bY13, (01.10.2017).
- صحيفة يني أكيت، «أردوغان: وما الذي يضير إن كانت هناك أسلحة في شاحنات MİT؟»، 24.11.2015،
- https://2u.pw/s7jOR, (02.01.2018).
- Yeşiltaş, Murat، «عملية درع الفرات بإنجازاتها السياسية والعسكرية والإستراتيجية»، سيتا، 24.08.2017،
- https://2u.pw/C8Nnb, (10.01.2018).

- مركز (PESA) للأبحاث السياسية والاجتماعية والاقتصادية. مؤسسة فكرية بحثية أسست عام 2012 في مدينة صقاريا، تهدف إلى بناء جسور بين الوسط الأكاديمي والمجتمع. تجري أبحاث ودراسات حول القضايا الوطنية والإقليمية والدولية. وتقدّم نتائج دراساتها للرأي العام وصناع القرار.
- الكاتب **يوسف ضياء بلوكباشي**: أستاذ علوم سياسية وإدارة عامة وعضو هيئة تدريسية في جامعة الأناضول- أسكي شهير/ تركيا. مدرّس قسم العلاقات الدولية في جامعة (الشيخ أده بالي) في بيلاجيك.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات
- أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05